الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/4*
16 May 2022

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع التاسع والثمانون
مونتريال، من 7 إلى 11 مارس/ آذار 2022
أرجئ الى16، 18- 20 مايو/ آيار 2022 (الجزء الأول)
و16-18 يونيه/ حزيران 2022 (الجزء الثاني)[1]

استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74(د))

معلومات أساسية

1- في اجتماعها السابع (يونية/حزيران 1992)، وافقت اللجنة التنفيذية لأول مرة على مشروعات التعزيز المؤسسي[2]، على أساس الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20، "التعزيز المؤسسي"، التى حددت سقفا إشاريا وفئات لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي.[3]

* تمت إعادة نشر هذه الوثيقة لأسباب تقنية يوم 16 مايو/ أيار 2022.

[1] نتيجة لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) سيعقد الجزء الأول من الاجتماع التاسع والثمانين عبر الانترنت في حين سيعقد الجزء الثاني بصورة مباشرة

[2] تمت الموافقة على مشروعات التعزيز المؤسسي لشيلى والأردن والمكسيك

[3] الفئة 1: البلدان ذات استهلاك كبير (أكثر من 000 10 طن من قدرات استنفاد الأوزون – حتى 000 400)؛ الفئة 2: البلدان ذات استهلاك متوسط (5000 – 000 10 طن من قدرات استنفاد الأوزون – حتى 000 300)؛ الفئة 3: البلدان ذات استهلاك قليل (أقل من 5000 طن من قدرات استنفاد الأوزون – حتى 000 170). وكانت مستويات التمويل إشارية وتأخذ في الاعتبار احتياجات وظروف الأطراف على أساس كل حالة على حدة. وكانت عناصر تمويل الدعم المؤسسي هى معدات المكاتب وتكاليف الموظفين وتكاليف التشغيل. وتمت الموافقة على التمويل لمدة ثلاث سنوات.

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

2 ومنذ ذلك الوقت، ناقشت الجنة التنفيذية مسائل تتعلق بتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي بطريقة تتسم بالتوقيت المناسب، وأساسا عندما وافقت الأطراف على التزامات اضافية للامتثال بموجب بروتوكول مونتريال. وخاصة:

(أ) في اجتماعها التاسع عشر (مايو/آيار 1996)، ناقشت اللجنة التنفيذية مستويات التمويل لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي حيث أن مشروعات التعزيز المؤسسي الموافق عليها لبلدان المادة 5 عديدة قد تم الانتهاء منها، وقررت، من بين جملة أمور، بأن التجديدات الأولية ستكون عند نفس مستوى التمويل لكل سنة لأن الموافقة الأولى هى مدة سنتين وعلى شرط تقديم تقرير مرحلى وخطة واضحة للأعمال في المستقبل؛ ويتعين أن يكون أي تجديد تال لمدة سنتين أيضا (المقرر 29/19)؛

(ب) وفي اجتماعها الخامس والثلاثين (ديسمبر/كانون الأول 2001)، وفي سياق مناقشة ورقة حجرة مؤتمر "مقترح لتنفيذ المرحلة الأولى من الإطار الاستراتيجى المعتمد من قبل اللجنة التنفيذية في اجتماعها الثانى والثلاثين"[4] قررت اللجنة التنفيذية، من بين جملة أمور، أن جميع مشروعات التعزيز المؤسسسي وتجديداتها عند مستوى 30 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا. وهذا ما سوف يساعد البلدان على الاضطلاع باطارها الاستراتيجى الجديد المتفق عليه كما سوف يعطيها المزيد من الدعم لمجالات حرجة مثل توعية الجمهور (المقرر 57/35)؛

(ج) في اجتماعها التاسع والخمسين، قررت اللجنة التنفيذية تمديد الدعم المالى لتمويل التعزيز المؤسسي لأطراف المادة 5 ما بعد عام 2010 حتى ديسمبر/كانون الأول 2011؛ السماح لأطراف المادة 5 تقديم مشروعاتها للتعزيز المؤسسي باعتبارها مشروعات قائمة بذاتها أو في إطار خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (المقرر 47/59)؛

(د) في اجتماعها الحادى والستين (يولية/تموز 2010)، قررت اللجنة التنفيذية الحفاظ على تمويل العزيز المؤسسي عند المستويات الحالية، وتجدد مشروعات التعزيز المؤسسي لمدة عامين كاملين بدء من الاجتماع الحادى والستين[5]، واستعراض التمويل المتواصل لتعزيز المشروعات عند تلك المستويات في أول اجتماع في عام 2015 (المقرر 43/61(ب)؛

(هـ) في اجتماعها الرابع والسبعين (مايو/آيار 2015)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51، "استعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي (المقرر 43/61(ب)[6]" ومن بين جملة أمور منها،

(1) وافقت على جميع مشروعات التعزيز المؤسسي وتجديداتها عند مستوى نسبة 28 في المائة أعلى من المستوى المتفق عليه تاريخيا، بحد أدنى لتمويل التعزيز المؤسسي قدرة 000 45 دولار أمريكي في السنة، من أجل الاستمرار في دعم الامتثال لبروتوكول مونتريال ومواجهة التحديات المتصلة بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تمشيا مع المقرر 6/19 والانتقال إلى البدائل التى تقلل الأثر البيئي إلى أدنى حد؛

[4] ترد المناقشة في الفقرات من 100 إلى 111 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/67

[5] سمح لأطراف المادة 5 تقديم مشروعاتها للتعزيز المؤسسي باعتبارها مشروعات قائمة بذاتها أو في إطار خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تمشيا مع المقررين 17/59 و47/59(ب).

[6] تستعرض الوثيقة تاريخ تمويل التعزيز المؤسسي؛ وتقيم علاقة دعم التعزيز المؤسسي في المساهمة في تحقيق امتثال بلدان المادة 5 لبروتوكول مونتريال وتحدد مدى أنشطة الوحدات الوطنية للأوزون التى تضطلع بها لتحقيق الامتثال لتدابير الرقابة على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية ما بعد عام 2015؛ ومدى صلتها بأشكال أخرى من التعزيز المؤسسي وبناء القدرات المقدم من خلال وحدات إدارة المشروعات وبرنامج المساعدة على الامتثال لليونيب.

(2) قررت مراجعة التعزيز المؤسسي، بما في ذلك مستويات التمويل، في أول اجتماع للجنة التنفيذية يعقد في عام 2020؛[7]

(3) قررت الاستمرار في استخدام الشكل الحالى لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي الموافق عليه في الاجتماع الحادى والستين (43/61(ج) مع تعديل ينبغى إدراجه في القسم 10 للاشارة إلى مؤشرات الأداء (المقرر 51/74(ج) و(د) و(هـ)).

3 أعدت الأمانة هذه الوثيقة استجابة للمقرر 51/74(د)(2).

مسائل متعلقة بالتعزيز المؤسسي بعد الاجتماع الرابع والسبعين

4 منذ الاجتماع الرابع والسبعين، عقدت الأطراف في بروتوكول مونتريال واللجنة التنفيذية عدة مناقشات واعتمدت مقررات ترتبط مباشرة بمشروعات التعزيز المؤسسي، كما تم إيجاز ذلك أدناه.

5 في اجتماعها الثامن والعشرين (أكتوبر/تشرين الأول 2016)، اعتمدت الأطراف تعديل كيغالى[8] والمقرر 12/28 المتعلق بتعديل الخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية. وفي ما يتعلق بالتعزيز المؤسسي، طلب المقرر 2/28 من اللجنة التنفيذية:

(أ) تضمين أنشطة التمكين التالية من أجل تمويلها في ما يتعلق بالخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية: بناء القدرات والتدريب على مناولة بدائل الهيدروفلوروكربون في قطاعات الخدمة والتصنيع والإنتاج؛ التعزيز المؤسسي؛ المادة 4 باء الترخيص؛ الإبلاغ؛ المشروعات التدليلية؛ وضع استراتيجيات وطنية (الفقرة 20)؛

(ب) زيادة دعم التعزيز المؤسسي للألتزامات الجديدة المتعلقة بالمواد الهيدروفلوروكربونية (الفقرة 21).

6 نتيجة لاعتماد تعديل كيغالى، في الاجتماع السابع والسبعين (نوفمبر/تشرين الثانى 2016)، سعت الأمانة للحصول على توجيه من اللجنة التنفيذية بشأن طريقة لتناول المقرر 2/28[9] ، ملاحظة أن في اجتماعها الرابع والسبعين، قررت اللجنة التنفيذية استعراض مشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل. وبعد مناقشة[10]، طلبت اللجنة من الأمانة، من بين جملة أمور، إعداد وثيقة تحتوى على معلومات أولية استجابة للعناصر في المقرر 12/28 التى تطلب من اللجنة التنفيذية اتخاذ تدابير، تتناول من بين مسائل أخرى، الأنشطة التمكينية اللازمة لمساعدة بلدان المادة 5 في البدء في الإبلاغ وأنشطتها التنظيمية في العلاقة بتدابير الرقابة على الهيدروفلوروكربون (المقرر 59/77(ب)(2))؛

7- واستجابة للمقرر 59/77(ب)(2)، في اجتماعها الثامن والسبعين (أبريل/نيسان 2017)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقتين التاليتين:

(أ) UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/6 "معلومات ذات صلة بوضع مبادئ توجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: الأنشطة التمكينية"، التى تستعرض المقررات والمبادئ التوجيهية التى اعتمدتها الأطراف واللجنة التنفيذية ذات العلاقة بالأنشطة التمكينية الواردة في الفقرة 20 من المقرر 2/28، باستثناء التعزيز المؤسسي؛

[7] على ضوء جائحة كوفيد-19، أجّلت اللجنة التنفيذية النظر في الوثيقة الحالية وفقا للإجراءات المتفق عليها لعقد كل اجتماع اللجنة التنفيذية منذ الاجتماع الخامس والثمانين. يُعاد إصدار هذه الوثيقة دون أي تعديلات على تلك المقدمة إلى الاجتماعين السادس و الثمانين والسابع و الثمانين والثامن والثمانين، باستثناء الإشارة إلى أرقام الوثائق وتحديث للإحصاءات المتعلقة بالتصديق على تعديل كيغالي والموافقة على التحضير لخطط كيغالي للتنفيذ بالإضافة الى الاتفاق على المبادئ التوجيهية ذات الصلة وخلال الاجتماع السابع والثمانين.

[8] المقرر 1/28، المرفق الأول من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/28/12

[9] مسائل متعلقة باللجنة التنفيذية ناشئة عن الاجتماع الثامن والعشرين للأطراف في بروتوكول مونتريال (UNEP/OzL.Pro/77/70/Rev.1).

[10] الفقرة من 205 إلى 2012 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/77/76.

(ب) UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/7، معلومات ذات صلة بوضع مبادئ توجيهية لتكاليف التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5: التعزيز المؤسسي"، التى استعرضت المسائل المتعلقة بالتعزيز المؤسسي على نحو منفصل عن الأنشطة التمكينية الأخرى، نظرا لعلاقتها بالتعزيز المؤسسي لتنفيذ بروتوكول مونتريال، وعدد المقررات التى اعتمدتها اللجنة التنفيذية.

8- في اجتماعها الرابع والثمانين (ديسمبر/كانون الأول 2019)، نظرت اللجنة التنفيذية في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/84/65 التى تعرض "تحليل للانعكاسات المترتبة على التنفيذ الموازي أو المتكامل لأنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (المقرر 69/81)". وتعرض الوثيقة، من بين جملة أمور، تحليلا للمدى الذي كان متوقعا لأنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والتخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية لتنفيذها بطريقة متكاملة أو موازية في قطاعات الإنتاج والاستهلاك والتصنيع وخدمة التبريد خلال الفترة 2020-2030؛ وبالنسبة لكل قطاع من هذه القطاعات، يشمل التحليل مسائل متعلقة بتوافر الموارد وفاعلية التكلفة وقدرة مؤسسات الصندوق بما في ذلك الوحدات الوطنية للأوزون، ومجالات تتطلب أن تقوم اللجنة بصياغة سياسات. وعلى أساس التحليل، لاحظت الوثيقة أن أنشطة التخفيض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية، مع أنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية الجارية، كان من المتوقع أن يتوسع نطاقها وتعقدها في عمل الصندوق المتعدد الأطراف.

نطاق وهيكل الوثيقة

9 تستعرض هذه الوثيقة وتحدث المعلومات في الوثيقتين UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51 و UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/7، خاصة في ما يتعلق بأنشطة التعزيز المؤسسي وتناول التحديات المرتبطة بتعديل كيغالى، مع الأخذ في الاعتبار الوثائق التى نظرت فيها اللجنة التنفيذية والمقررات التى اعتمدتها الأطراف واعتماد اللجنة التنفيذية بعد ذلك تعديل كيغالى. وتقيم أيضا علاقة دعم التعزيز المؤسسي في المساهمة في تحقيق امتثال بلدان المادة 5 لتدابير الرقابة لبروتوكول مونتريال، وتحدد مدى الأنشطة التى يتعين على الوحدات الوطنية للأوزون الاضطلاع بها لتحقيق تدابير الرقابة على المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والمواد الهيدروفلوروكربونية بين عام 2020 و2030. وتستعرض الوثيقة أيضا شكل الإبلاغ عن التعزيز المؤسسي وطلبات التجديد ومؤشرات الأداء التى أضيفت في الاجتماع الرابع والسبعين؛[11] وتقدم توصية.

10- تشمل الوثيقة المرفقات التالية:

أولا موجز لتطور قواعد وسياسات تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي

ثانيا قائمة بالوثائق الرئيسة بشأن سياسة التعزيز المؤسسي

ثالثا موجز لمؤشرات الأداء المستخدمة لكل هدف للتعزيز المؤسسي

11- عند إعداد هذه الوثيقة، أخذت الأمانة في الاعتبار قواعد وسياسات اللجنة التنفيذية لتمويل التعزيز المؤسسي؛ الوثائق السابقة بشأن التعزيز المؤسسي؛ المناقشات مع الوكالات الثنائية والمنفذة في ما يتعلق بالمسائل التى تم تحديدها عند استعراض طلبات تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي المقدمة نيابة عن بلدان المادة 5.

[11] تنطبق عملية تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي كل سنتين باستخدام الشكل الموافق عليه ومؤشرات الأداء فقط على على البلدان التى لديها مشروعات تعزيز مؤسسي قائمة بذاتها، وليس التى يكون فيها التعزيز المؤسسي متكاملا مع خططتها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

12- نظرا للقيود التى فرضتها جائحة كوفيد-19، لم تتمكن الأمانة من مناقشة المسائل المتعلقة بمشروعات التعزيز المؤسسي، خاصة بشأن الحاجة لتحديث شكل الإبلاغ الحالى ومؤشرات الأداء مع الوكالات الثنائية والمنفذة.

وثاقة الصلة بدعم التعزيز المؤسسي خلال الفترة 2020-2030

13- كان الدعم المالى المقدم من خلال مشروعات التعزيز المؤسسي مساهما رئيسيا في تحقيق بلدان المادة 5 لتدابير الرقابة لبروتوكول مونتريال؛ وقدمت جميع بلدان المادة 5 تفاصيل بشكل منتظم عن دور ووضع الوحدة الوطنية للأوزون في داخل الإدارة الوطنية وخطوط إبلاغها، وكيف أن برامج حماية طبقة الأوزون موجودة في هيكل حكومة البلد. وفضلا عن ذلك، سمح دعم التعزيز المؤسسي لبلدان المادة 5 بناء قدراتها ودعم دورها كشركاء كاملين في بروتوكول مونتريال.

14 خلال الفترة 2020-2030، ستقوم جميع بلدان المادة 5 بتنفيذ أنشطة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية (وتحقيق إزالة تامة بحلول عام 2030، باستثناء ذيل الخدمة) والبدء في الخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية (وتحقيق التجميد من قبل المجموعة 1 والمجموعة 2 لبلدان المادة 5 ، وخفض بنسبة 10 في المائة من استهلاك المواد الهيدروفلوروكربونية من قبل المجموعة 1 لبلدان المادة 5).

15 يعرض الجدول 1 قائمة اشارية للأنشطة الرئيسة التى تحتاج بلدان المادة 5 إلى تنفيذها لتلبية التزامات الامتثال بموجب بروتوكول مونتريال. وسوف تقوم الوحدات الوطنية للأوزون بدور رئيسي في تنفيذ هذه الأنشطة.

الجدول 1. أهداف الامتثال والأنشطة المحتملة للخفض التدريجي/الإزالة بين 2020 و2030

السنة	هدف الامتثال[12]	الأنشطة المحتملة[13]
2020	خفض بنسبة 35 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية سنة أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 15 إلى 20 بلدا
2021-2022	خفض بنسبة 35 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية سنة أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 15 إلى 20 بلدا إعداد خطط تخفيض تدريجى للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات
2023	خفض بنسبة 35 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 15 إلى 20 بلدا إعداد خطط تخفيض تدريجى للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2024	خفض بنسبة 35 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1 سنة أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 2	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 15 إلى 20 بلدا إعداد خطط تخفيض تدريجى للهيدروفلوروكربون

[12] التزمت بعض بلدان المادة 5 في اتفاقاتها مع اللجنة التنفيذية بالاسراع بعمليات خفض استهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

[13] إن أنشطة التمكين للخفض التدريجي للمواد الهيدروفلوروكربونية في بلدان المادة 5 (الموافق عليها وسوف يوافق عليها)، والمشروعات الاستثمارية القائمة بحد ذاتها للمواد الهيدروفلوروكربونية التى تمت الموافقة عليها لتوفير معلومات تفصيلية بشأن التكاليف الإضافية للتحول، لم ترد في الجدول.وأيضا، عدد البلدان هو اشارى.

السنة	هدف الامتثال[12]	الأنشطة المحتملة[13]
		تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2025-2026	خفض بنسبة 67.5 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1 سنة أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 2	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 10 بلدان إعداد خطط تخفيض تدريجي للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2027	خفض بنسبة 67.5 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 10 بلدان إعداد خطط تخفيض تدريجي للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2028	خفض بنسبة 67.5 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية خفض بنسبة 10% من خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1 تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 2	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان تصنيع الهيدروكلوروفلوروكربون بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 10 بلدان إعداد خطط تخفيض تدريجي للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2029	خفض بنسبة 67.5 % من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1 تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 2	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان إعداد خطط تخفيض تدريجي للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها
2030	1 خفض بنسبة 100% من خط أساس المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، باستثناء ذيل الخدمة خفض بنسبة 10% من خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 1 تجميد عند خط أساس الهيدروفلوروكربون لبلدان المجموعة 2	خدمة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب خطط إدارة إزالة إنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لجميع البلدان إعداد خطط تخفيض تدريجي للهيدروفلوروكربون تحديث نظام ترخيص/حصص للهيدروفلوروكربون والإبلاغ عن البيانات خدمة الهيدروفلوروكربون بموجب خطط الخفض التدريجي للهيدروفلوروكربون لعدد من البلدان مشروعات استثمارية للهيدروفلوروكربون قائمة بذاتها

مسؤوليات الوحدة الوطنية للأوزون على ضوء إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون

16 إن المساهمة الجارية للتعزيز المؤسسي للالتزامات الامتثال للهيدروكلوروفلوروكربون لبلدان المادة 5، سواء من خلال مشروعات قائمة بذاتها أو عندما تتكامل في خطط وطنية، يمكن ايجازها كما يلى:

(أ) مساعدة السلطات المعنية في وضع وإنفاذ تشريعات وقواعد للرقابة ورصد استهلاك وإنتاج (حسب

الاقتضاء) المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛ العمل عن كثب مع إدارات الجمارك بشأن مسائل بما فيها تطبيق أي مراجعة لمصطلحات ورموز النظام المنسق للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والمواد غير المستنفدة للأوزون التى تم استخدامها تدريجيا؛

(ب) تنسيق جمع وتحليل وتقديم بيانات عن استهلاك وإنتاج المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بموجب المادة 7 من بروتوكول مونتريال والتقارير المرحلية بشأن تنفيذ البرامج القطرية؛[14]

(ج) التنسيق على المستوى الوطنى إعداد وتقديم مراحل خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية،[15] وتخطيط وتنظيم وتوجيه وقيادة تنفيذ جميع الأنشطة المطلوبة للتنفيذ الكفؤ لخطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛

(د) ضمان استدامة إزالة المواد المستنفدة للأوزون من خلال الرصد والإبلاغ والتحقق.[16]

مسؤوليات جديدة للوحدات الوطنية للأوزون على ضوء تعديل كيغالى

17- بالاضافة إلى مسؤولياتها الحالية لتيسير إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية والإنتقال إلى بدائل تقلل من الأثر البيئي إلى أدنى حد (المقرر 51/74(ج))،[17] ستضطلع الوحدات الوطنية للأوزون بمسؤوليات جديدة بموجب تعديل كيغالى، كما تم إيجازه أدناه.

التصديق على تعديل كيغالى[18]

18 تقوم الوحدات الوطنية للأوزون بدور رائد في التدابير الإدارية المطلوبة للتصديق على تعديل كيغالى، الذي يتضمن فهما لتعديل كيغالى نفسه، وتحليلا لاستهلاك البلدان من الهيدروفلوروكربون (والانتاج إذا اقتضي الأمر) وتقييم للإطار الناظم والسياسة الحالية. وتنسق الوحدات الوطنية للأوزون الاستشارات مع الإدارات الحكومية المسؤولة عن المناخ وكفاءة الطاقة ومسائل أخرى، وكذلك مع الأطراف الفاعلة الأخرى (مثل، روابط الصناعة والتجارة) لتنسيق الجهود وتجنب المواقف المتناقضة بين بروتوكول مونتريال والاتفاقيات البيئية الأخرى (مثل، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ).

التشريع والقواعد والمعايير

19 سيطلب من بلدان المادة 5 اعتماد وتنفيذ تشريعات وقواعد للرقابة ورصد استهلاك الهيدروفلوروكربون (وانتاجه كلما كان ممكنا)، بما في ذلك إدراج المواد الهيدروفلوروكربونية في نظم ترخيص وحصص الواردات/الصادرات الحالية.[19] وستكون هناك حاجة لتيسير الخفض التدريجى للمواد الهيدروفلوروكربونية واستخدام تكنولوجيات بديلة ذات احتمالية احترار عالمى منخفضة من خلال إصدار حظر على الواردات من معدات التبريد وتكييف الهواء القائمة على الهيدروفلوروكربون.

---

[14] إن الوحدة الوطنية للأوزون هى جهة الاتصال لجمع واستعراض البيانات لتقديمها إلى أمانة الصندوق (بحلول 1 مايو/آيار من كل عام) وبيانات المادة 7 لتقديمها إلى أمانة الأوزون (بحلول 30 سبتمبر/أيلول من كل عام).

[15] تجرى حاليا المرحلة الأولى من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 113 بلدا والمرحلة الثانية من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 73 بلدا؛ وتم الانتهاء من المرحلة الأولى من خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لعدد 32 بلدا.

[16] توفر الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/88/66 "استعراض الرصد الحالى والإبلاغ والتحقق وإنفاذ نظام الترخيص والحصص الذي وضع بدعم من الصندوق المتعدد الأطراف (المقرر 85/84)" معلومات ذات علاقة بالتعزيز المؤسسي في هذا الصدد.

[17] ترد هذه الأنشطة في الفقرة 15 من الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51

[18] حتى 17 فبراير/شباط 2021، صدق 113 بلدا (73 من بلدان المادة 5) على تعديل كيغالى.

[19] يتعين على بلدان المادة 5 التى صدقت أو وافقت أو قبلت تعديل كيغالى أن تنشئ وتنفذ نظام ترخيص بحلول 1 يناير/كانون الثانى 2019، يتضمن مواد المرفق واو، مع ملاحظة أن هذه الأطراف التى ليست في وضع لإنشاء وتنفيذ نظام ترخيص حلول 1 يناير/كانون الثانى 2019 يمكن لها أن تتخذ هذه الإجراءات حتى 1 يناير/كانون الثانى 2021.

20- تحتاج قدرة الوحدات الوطنية للأوزون إلى دعم والاتصال مع لجان المعايير الوطنية لتعزيز اعتماد تكنولوجيات بديلة ذات احتمالية احترار عالمى منخفضة واستخدامها على نحو آمن، خاصة في ما يتعلق بقطاع التبريد وتكييف الهواء، من خلال وضع وتحديث و/أو تكييف مدونات ومعايير السلامة، ومن خلال بناء قدرات وتدريب الأطراف الفاعلة.

21- سيطلب من بلدان المادة 5 ذات مرافق إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22 وضع سياسات وقواعد وتنفيذها للرقابة على إنبعاثات المنتج الثانوى الهيدروفلوروكربون-23 والهيدروفلوروكربون وضمان الإبلاغ عنه، بما في ذلك كميات المنتج الثانوى الهيدروفلوروكربون-23 المولدة والمنبعثة. وبالاضافة إلى ذلك، سيطلب من بلدان المادة 5 ذات إنتاج من الهيدروفلوروكربون أن تقوم بخفض تدريجى لذلك الإنتاج تمشيا مع أهداف الامتثال المنصوص عليها في بروتوكول مونتريال، والإبلاغ عن إنتاجها من الهيدروفلوروكربون.

الإبلاغ عن البيانات بموجب البرنامج القطرى والمادة 7 من البروتوكول

22 سوف تحتاج بلدان المادة 5 إلى وضع منهجيات وتنفيذها لجمع البيانات والتحقق والإبلاغ[20]، مع ملاحظة أن الافتقار الحالى إلى مدونات جمارك محددة في النظام المنسق يشكل تحديات في ما يتعلق بإنشاء نظم ترخيص وحصص للهيدروفلوروكربون وقدرة موظفى الجمارك على تحديد الشحنات على نحو صحيح؛[21] وأن العديد من المواد الهيدروفلوروكربونية تستخدم في المخلوطات أكثر منها في مواد نقية وأن المخلوطات سوف تشكل جزء كبيرا من استهلاك الهيدروفلوروكربون؛ وأن إنبعاثات المنتج الثانوى الهيدروفلوروكربون-23 ستحتاج إلى أن تتناولها شركات إنتاج الهيدروكلوروفلوروكربون-22.

23- ستواصل الوحدة الوطنية للأوزون العمل عن كثب مع الجمارك وموظفى إنفاذ القانون لتحقيق الامتثال لأهداف بروتوكول مونتريال. وستكون هناك حاجة لبرامج تدريب لتوفير فهم صياغة المخلوطات المختلفة للهيدروفلوروكربون، واحتمالية احترارها العالمى المنخفضة وتعقيد المنهجية لحساب الاستهلاك المعبر عنه بمكافئ ثانى أكسيد الكربون.

التنسيق مع السلطات الحكومية والأطراف الفاعلة

24- ستقوم الوحدة الوطنية للأوزون بدور رئيسي خلال إعداد استراتيجية الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون وخطة العمل لتلبية التزامات البلد بموجب تعديل كيغالى، وفي إدارة الدعم المالى من الصندوق المتعدد الأطراف.

25- ومثل استراتيجيات الخفض التدريجى للمواد المستنفدة للأوزون، ينبغى إدراج استراتيجية الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون في الخطط الوطنية بالتشاور عن كثب مع متخذي القرارات والأطراف الفاعلة ذات العلاقة (مثل، سلطات الجمارك وإنفاذ القانون؛ مؤسسات التدريب/المدارس المهنية لتقنيي التبريد؛ روابط التبريد ومنظمات التجارة؛ والقطاعات الصناعية التى تستخدم مواد خاضعة للرقابة). ويتعين وضع وتنفيذ سياسات لدعم اختيار والإعتماد الآمن لتكنولوجيات بديلة مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات الوطنية بما في ذلك كفاءة الطاقة والأثر المحتمل على البيئة، خاصة على المناخ، مع ملاحظة أنه مازال هناك عدد من التكنولوجيات البديلة متاحة لبعض التطبيقات.

26- سيطلب إجراء مشاورات مع السلطات الحكومية والأطراف الفاعلة الأخرى المسؤولة عن تغير المناخ وكفاءة الطاقة لضمان منهج سائد للخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون. وتحتاج الوحدة الوطنية للأوزون أن تتعرف على السياسات والقواعد السارية في مجال كفاءة الطاقة ووضع البطاقات والمعايير؛ استراتيجية البلد لخفض إنبعاثات غازات الاحتباس الحرارى لتنسيق الأعمال بموجب تعديل كيغالي وبأهداف لا تقتصر على بروتوكول مونتريال

[20] وافقت الأطراف على أشكال جديدة للإبلاغ عن البيانات بموجب المادة 7 من البروتوكول ووافقت اللجنة التنفيذية على أشكال إبلاغ جديدة لبيانات البرناج القطرى.

[21] نظرت المنظمة العالمية للجمارك، من خلال اللجنة الفرعية للاستعراض المنسق واللجنة الفرعية العلمية، في طلب في المقرر 8/26 للأطراف في بروتوكول مونتريال لتعيين مدونات للنظام المنسق فردى لمعظم المواد الهيدروفلوروكربونية الشائعة.

فحسب، بل أيضا المساهمات المحددة الوطنية في ما يتعلق باتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ.

المعلومات والوعى الجماهيري

27 ستواصل الوحدة الوطنية للأوزون القيام بدور رئيسي في زيادة الوعى الجماهيرى والأطراف الفاعلة بتعديل كيغالي، بما في ذلك تصميم وإنتاج ونشر مواد إعلامية ومنشورات تتعلق بالهيدروفلوروكربون والبدائل ذات احتمالية احترار عالمى منخفضة وكفاءة الطاقة.

المسؤوليات الجديدة للوحدة الوطنية للأوزون لتفعيل السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف

28 تمشيا مع السياسة بشأن تعميم المنظورالجنسانى للمشروعات المدعمة من الصندوق المتعدد الأطراف،[22] سوف يطلب من الوحدات الوطنية للأوزون ضمان وضع مؤشرات تتعلق بالمنظور الجنسانى وتكاملها وقياسها خلال تنفيذ جميع المشروعات التى يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف.

الدعم من خلال برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب ووحدات تنفيذ المشروعات ورصدها

29- ناقشت اللجنة التنفيذية مسألة التماثلات المحتملة بين التكاليف الإدارية للوكالات ووحدات تنفيذ المشروعات ورصدها، والمدى الذي يمكن للوكالات أن تحول أموالا لإدارة المشروعات على المستوى الوطنى للوسطاء الماليين والوكالات المنفذة أو الحكومات في الاجتماع الثانى والثمانين[23] ومسائل تتعلق بوحدات تنفيذ المشروعات ورصدها والتعزيز المؤسسي والوكالات المنفذة بما في ذلك أنشطة وتمويل بموجب برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب والوحدات الأساسية وعناصر أخرى لنظام التكاليف الإدارية ومعلومات عن تحقق مستقل على المستوى الوطنى في الاجتماع الثالث والثمانين.[24]

30 تم ملاحظة أن دور الوحدات الوطنية للأوزون كان مركزيا في إزالة المواد الخاضعة للرقابة وساهم في نجاح بروتوكول مونتريال على المستوى الوطنى. إن دور الوحدات الوطنية للأوزون في رصد وتنسيق والإبلاغ عن أنشطة بروتوكول مونتريال كان أوسع من دور وحدات تنفيذ المشروعات ورصدها. إن الإطار القانونى والمؤسسي الذي يسرته الوحدة الوطنية للأوزون يوفر الأساس لوحدة تنفيذ المشروعات ورصدها لتنفيذ خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية نظرا لأنها توفر الخبرة التقنية التى لم تكن متاحة في الوحدة الوطنية للأوزون، ومن ثم تساعد البلدان على تلبية التزامات الامتثال بموجب البروتوكول.

31 شملت الخدمات الأساسية التى قدمها برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب، من بين جملة أمور، آلية بناء القدرات وعززت تبادل المعلومات والخبرة والمعرفة الفنية التى تدعم قدرة الوحدات الوطنية للأوزون والأطراف فاعلة على إنشاء بيئة تمكين لتنفيذ بروتوكول مونتريال.

تمديد مدة تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي

32- تمشيا مع المقرر 29/19، وبعد فترة الثلاث سنوات الأولية عند أول موافقة على مشروع تعزيز مؤسسي قدمت الوكالات الثنائية والمنفذة طلبات نيابة عن بلدان المادة 5 لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي لمدة سنتين.

[22] في اجتماعها الرابع والثمانين، وافقت اللجنة التنفيذية، من بين جملة أمور، على سياسة تشغيلية لتعميم المنظور الجنسانى للمشروعات المدعمة من الصندوق المتعدد الأطراف وطلبت من الوكالات الثنائية والمنفذة تطبيق سياسة تشغيلية لتعميم المنظور الجنسانى من خلال دورة المشروع (المقرر 92/84(ب)).

[23] استعراض نظام التكاليف الإدارية: الواجبات والتكاليف المرتبطة بوحدات تنفيذ المشروعات ورصدها (UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/63)

[24] استعراض نظام التكاليف الإدارية: تحليل حسب وحدات تنفيذ المشروعات ورصدها والتعزيز المؤسسي والوكالات المنفذة بما في ذلك أنشطة وتمويل بموجب برنامج المساعدة على الامتثال لليونيب والوحدات الأساسية وعناصر أخرى لنظام التكاليف الإدارية ومعلومات عن تحقق مستقل على المستوى الوطنى (UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/39).

وعند إعداد هذه الوثيقة، استعرضت الأمانة الأثار المترتبة على البلدان والوكالات الثنائية والمنفذة والأمانة، واحتمال تمديد اللجنة التنفيذية مدة تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي من سنتين إلى ثلاث سنوات. وبالنسبة لأربعة بلدان من بلدان المادة 5 التى أدرجت مشروعات التعزيز المؤسسي في خططتها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، أصبحت الأنشطة المتعلقة بالتعزيز المؤسسي جزء من تنفيذ خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، وبالتالى يعتمد التمويل على توقيت تقديمات شرائح خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

33 وبالاضافة إلى هذا الاستعراض، لاحظت الأمانة أن تمديد تنفيذ مدة التجديدات لمشروعات التعزيز المؤسسي القائمة بذاتها يمكن أن يكون لها فوائد على المستوى القطري:

(أ) *تخفيض عبء الإجراءات*: لدى جميع بلدان المادة 5 إجراءات إدارية داخلية ينبغى اتباعها[25] لكل مشروع وافقت عليه اللجنة التنفيذية. وتستغرق هذه العمليات وقتا كبيرا، ومع ذلك ينبغى الإنتهاء منها قبل البدء في التنفيذ الفعلى للمشروع؛

(ب) *دعم التركيز على تنفيذ المشروعات*: بناء على الإجراءات الإدارية المطلوبة قبل البدء في التنفيذ، يكون الإطار الزمنى الفعلى لتنفيذ مشروعات التعزيز المؤسسي أقل من سنتين. وبلاضافة إلى ذلك، يشمل تقديم مقترح لتجديد مشروعات التعزيز المؤسسي بمدة 8 أسابيع قبل اجتماع اللجنة التنفيذية تقريرا مرحليا يغطى فقط ما بين 15 و18 شهرا من التنفيذ، نظرا لعدم كفاية الوقت لبعض مؤشرات الأداء لتحقيقها. ويسمح الإطار الزمنى لمدة ثلاث سنوات بفترة أطول للتنفيذ الفعال بين المراحل ويمكن الوحدة الوطنية للأوزون من تنفيذ أنشطة مقابل مؤشرات الأداء؛

(ج) *زيادة استقرار الوحدة الوطنية للأوزون والوقت لتوظيف الموظفين*: يمكن لبلدان المادة 5 الالتزام بعقود الموظفين طبقا لمدة مشروع التعزيز المؤسسي؛ إن تمديد المدة إلى ثلاث سنوات سوف يؤدى إلى خلق حوافز أكثر للموظفين للعمل مع الوحدة الوطنية للأوزون نظرا لفوائد العقود الأطول.

34- وينطبق أيضا تسهيل معالجة العبء على المستوى القطرى على الوكالات الثنائية والمنفذة. وبالاضافة إلى ذلك، سوف ينخفض حمل العمل للأمانة على أساس استعراض المشروعات، مع خفض مماثل لحمل العمل على أساس الاستعراض والنظر فيه والموافقة على الوثائق ذات العلاقة. ونظرا لأن لكل وكالة ثنائية ومنفذة آليتها الداخلية الخاصة بها للرصد المنتظم لتنفيذ مشروعات التعزيز المؤسسي، لن يخفض تمديد المدة إلى ثلاث سنوات نوعية مقترحات مشروعات التعزيز المؤسسي، ولن يعوق رصد اللجنة التنفيذية للمشروعات.

تمويل متطلبات التعزيز المؤسسي

35- منذ اجتماعها السابع، وافقت اللجنة التنفيذية على مبلغ 706 925 151 دولار أمريكي، زائدا تكاليف دعم الوكالة البالغة 770 151 8 دولار أمريكي لمشروعات التعزيز المؤسسي، يساوى نسبة 4.21 في المائة من مجموع التمويل الموافق عليه لمشروعات وأنشطة الصندوق المتعدد الأطراف. وحاليا، يتلقى 144 بلدا من بلدان المادة 5 تمويلا لمشروعات التعزيز المؤسسي، 140 منها لديها مشروعات تعزيز مؤسسي قائمة بذاتها وأربعة بلدان لديها مشروعات للتعزيز المؤسسي كجزء من خططتها لإدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وإذا قدمت جميع بلدان المادة 5 التى لديها مشروعات التعزيز المؤسسي طلبات تمويل في نفس السنة، يصبح التمويل الشامل لمشروعات التعزيز المؤسسي لعدد 144 بلدا من بلدان المادة 5 لسنة واحدة مبلغ 506 012 10 دولار أمريكي (لم تقدم طلبات تمويل لعدد 144 بلدا في أي سنة).

36- وتاريخيا، زادت اللجنة التنفيذي مستوى تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي مرتين: في اجتماعها الخامس

[25] مثلا، الحصول على موافقة من السلطة ذات العلاقة؛ الحاجة، بالنسبة للبلدان غير الناطقة بالانجليزية، إلى ترجمة وثائق تجديد التعزيز المؤسسي والاتفاقات القانونية ووثائق الدعم الأخرى قبل الموافقة، وتوقيع الاتفاقات؛ فتح حسابات مصرفية حسب ما يطلب نتيجة للقيود على النظم المالية (لا يمكن تحويل أموال حتى يتم فتح حساب مصرفى).

والثلاثين (ديسمبر/كانون الأول 2001) بنسبة 30 في المائة من المستوى الموافق عليه تاريخيا (المقرر 57/35)، وفي الاجتماع الرابع والسبعين (مايو/آيار 2015) بنسبة اضافية تبلغ 28 في المائة مع حد تمويل أدنى سنويا يبلغ 500 42 دولار أمريكي (المقرر 51/74)، يطبق فقط على مشروعات التعزيز المؤسسي القائمة بذاتها. إن المتوسط السنوى لتمويل مشروعات التعزيز المؤسسي هو حوالى 737 489 7 دولار أمريكي. دولار أمريكي وحاليا، يمول 61 بلدا عند مستوى أدنى يبلغ 500 42 دولار أمريكي سنويا.

37 لقد ساهم المستوى المنخفض نسبيا لتمويل التعزيز المؤسسي الموافق عليه مساهمة كبيرة في نجاح بروتوكول مونتريال باعتباره أول معاهدة دولية بيئية وحيدة تم التصديق عليها عالميا (بما في ذلك جميع تعديلاتها باستثناء تعديل كيغالى)، مع سجل يوضح أن جميع بلدان المادة 5 تمتثل لالتزاماتها بموجب بروتوكول مونتريال. وينبغى مواصلة دعم التمويل بشكل كاف لمشروعات التعزيز المؤسسي لتمكين بلدان المادة 5 التى لم تصدق على تعديل كيغالى أن تفعل ذلك، بينما يضمن امتثالها لأهداف إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية المتفق عليها بموجب المقرر 6/19 والأهداف الجديدة للخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون بموجب تعديل كيغالى.

38 إن بدء نفاذ تعديل كيغالى سوف يضيف مزيدا من الواجبات على الوحدات الوطنية للأوزون بالاضافة إلى الموجودة حاليا، كما ورد أعلاه. وحتى فبراير/شباط 2021، صدق 79 بلدا من بلدان المادة 5 على تعديل كيغالى، يمثل 50 في المائة من مجموع عدد بلدان المادة 5. لقد بينت الخبرة مع إزالة الكلوروفلوروكربون والهيدروكلوروفلوروكربونية أن بعض أكثر الأنشطة تحديا المرتبطة بدعم الامتثال على المستوى القطرى تحدث في السنوات المباشرة قبل تاريخ أول تدبير رقابة على مواد معنية.

39 من الصعب قياس أثر زيادة حمل العمل هذا على الحاجة إلى تمويل اضافى للتعزيز المؤسسي يتعلق بالعمل في المستقبل في جميع بلدان المادة 5، خاصة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وبالرغم من القدرة المؤسساتية الحالية، بعضها أنشأ خلال إزالة المواد المستنفدة للأوزون بما في ذلك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، سوف تستخدم خلال عملية الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون، وسوف تحتاج مؤسسات أخرى قائمة إلى الدعم لتحقيق مزيد من الفوائد من إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، مثل كفاءة الطاقة وخفض إنبعاثات ثانى أكسيد الكربون في الجو. في الاجتماع السابع والثمانين ، وافقت اللجنة التنفيذية على المبادئ التوجيهية لإعداد المرحلة الأولى من خطط خفض الهيدروفلوروكربون لبلدان المادة 5 ، الذي يشار إليه على أنه خطط كيغالي لتنفيذ الهيدروفلوروكربون(المقرر 50/87). وتحدد هذه المبادئ التوجيهية مستوى الجهد وحجم الإجراءات اللازمة في كل بلد من بلدان المادة 5 لتنفيذ تعديل كيغالي من خلال خطط كيجالي. ومنذ الموافقة على المبادئ التوجيهية ، حصل 53 بلدا من بلدان المادة 5 لإعداد خطط كيجالي للتنفيذ.

40 إن التحليل أعلاه لن يقدم أساسا قويا لمواصلة الحفاظ على دعم تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي فحسب، بل أيضا يمكن أن يساعد اللجنة التنفيذية على استكشاف إمكانيات لتمويل اضافى للتعزيز المؤسسي مع الأخذ في الاعتبار المتطلبات المعقدة للامتثال لتعديل كيغالى، والتمويل المطلوب لتنفيذ المرحلة الأولى من خطط الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون.

طلب لمراجعة التعزيز المؤسسي ومستويات التمويل

41 إذ يلاحظ أن خط أساس الهيدروفلوروكربون للامتثال سيجرى وضعه في عام 2023 لبلدان المادة 5 المجموعة 1، و أن تمويل إعداد الخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون قد تمت الموافقة عليه وأن خطط الخفض التدريجى الفعلية يمكن الموافقة عليها بحوالى سنتين بعد الموافقة على تمويل إعداد هذه الخطط، قد ترغب اللجنة التنفيذية أن تطلب من الأمانة أن تقدم تحليلا لمشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل في تاريخ لا يتجاوز الاجتماع الثانى في عام 2025.

استعراض شكل الإبلاغ عند تجديدات التعزيز المؤسسي

42- بالرغم من أن الشكل الجديد للإبلاغ، الذي يشمل مؤشرات محددة، تمت الموافقة عليه في الاجتماع الرابع والسبعين،[26] اضطلعت الأمانة بتحليل للتقارير المكتوبة باستخدام الشكل الجديد للتأكد من أنها تحتوى على معلومات لوصف نتائج تنفيذ مشروعات تجديد التعزيز المؤسسي. وتأكدت الأمانة عما إذا كانت مؤشرات الأداء التى تقررت في نفس الاجتماع تستخدم في التقارير، وما إذا كانت التقارير المقدمة إلى الاجتماع الخامس والثمانين وما بعد ذلك قد تضمنت السياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف. ولاحظت الأمانة وجود مسائل متكررة في التقديمات، بما في ذلك، من بين جملة أمور، الافتقار إلى الوضوح المتعلق بمفاهيم إنفاذ تدابير الرقابة ورصد المواد المستنفدة للأوزون التى أزيلت ومنع الإتجار غير القانونى ورصد بيانات صادرات/واردات المواد المستنفدة للأوزون؛ تعاريف غير واضحة لاجتماعات وأغراضها؛ إزدواج المعلومات المبلغة بموجب شرائح خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وقد تم حل هذه المسائل عامة من خلال المناقشات بين الأمانة والوكالات الثنائية والمنفذة ذات العلاقة.

43 عند استعراض مؤشرات الأداء الواردة في التقارير المقدمة لطلب تجديد مشروعات التعزيز المؤسسي القائمة بذاتها، لاحظت الأمانة أن مدى واسع من المؤشرات قد اختارته بلدان المادة 5 لكل هدف، الكثير منها لم يهدف لتلبية أهداف التعزيز المؤسسي. ويرد في المرفق الثالث من هذه الوثيقة جدولا يوجز مؤشرات الأداء المستخدمة لكل هدف للتعزيز المؤسسي.

44 على أساس الاستعراض الوارد أعلاه، وملاحظة أن تعديل كيغالى بدأ نفاذه في 1 يناير/كانون الثانى 2019، اعتبرت الأمانة أنه من الضرورى:

(أ) تحديث شكل التقارير النهائية للتعزيز المؤسسي وطلبات التجديد، بما في ذلك النظر في تكامل هذه المشروعات في خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، من خلال إدراج أهداف جديدة تتعلق بتنفيذ تعديل كيغالى والسياسة الجنسانية للصندوق المتعدد الأطراف؛

(ب) تحديد مؤشرات الأداء الأكثر علاقة واعتمادا ووثوقا بكل هدف من أهداف مشروعات التعزيز المؤسسي ويمكن أن تستخدمها بلدان المادة 5 بطريقة متسقة.

45 إن التحديثات المقترحة على شكل الإبلاغ سيوفر وضوحا أكبر ويسمح للأمانة بأن تقدم للجنة التنفيذية تحليلا دقيقا أكثر لأثر تمويل التعزيز المؤسسي. ومع ذلك، ونظرا للقيود التى فرضتها جائحة كوفيد-19، لم تتمكن الأمانة من مناقشة الوكالات الثنائية والمنفذة بشأن مسائل متعلقة باستعراض شكل الإبلاغ لمشروعات التعزيز المؤسسي الحالية، واختيار مجموعة من مؤشرات الأداء يمكن استخدامها بشكل منتظم من قبل جميع بلدان المادة 5. وتقترح الأمانة مناقشة هذه المسائل مع الوكالات الثنائية والمنفذة وتقديم تقرير إلى اللجنة التنفيذية في اجتماع قادم.

التوصية

46- قد ترغب اللجنة التنفيذية في:

(أ) الإحاطة علما باستعراض تمويل مشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل (المقرر 51/74(د)) الوارد في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/89/4؛

[26] في الاجتماع الرابع والسبعين، استعرضت اللجنة التنفيذية شكل الإبلاغ لطلبات تجديد التعزيز المؤسسي الذى كان مستخدما منذ الاجتماع الحادى والستين.

(ب) وضع مستوى تمويل لدعم التعزيز المؤسسي يأخذ في الاعتبار الأنشطة التى ستحتاجها بلدان المادة 5 للاضطلاع ببدء أنشطة لتنفيذ تعديل كيغالي وتلبية تدابير الرقابة الأولى للخفض التدريجى للهيدروفلوروكربون خلال الفترة 2020-2030، بينما تواصل في نفس الوقت تنفيذ خطط إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية

(ج) أن تنظر في ما إذا كان ينبغي تمديد مراحل تنفيذ مدة تجديد التعزيز المؤسسي من سنتين كما هو الحال الآن إلى ثلاث سنوات لمقترحات تجديد التعزيز المؤسسي المقدمة إلى الاجتماع الثامن والثمانين وما بعد ذلك؛

(د) أن تطلب من الأمانة أن تناقش مع الوكالات الثنائية والمنفذة مسائل تتعلق باستعراض الشكل الحالى للتقارير النهائية وطلبات تمديد تمويل التعزيز المؤسسي، واختيار مجموعة من مؤشرات الأداء يمكن أن تستخدمها جميع بلدان المادة 5 بشكل منتظم، وإبلاغ اللجنة التنفيذية في اجتماع قادم؛

(هـ) أن تطلب من الأمانة أن تقدم استعراضا اضافيا لمشروعات التعزيز المؤسسي بما في ذلك مستويات التمويل في موعد لا يتجاوز الاجتماع الثانى في عام 2025.

Annex I

SUMMARY OF THE DEVELOPMENT OF RULES AND POLICIES FOR THE FUNDING OF INSTITUTIONAL STRENGTHENING PROJECTS

1. At its 5th meeting (November 1991), the Executive Committee agreed that "Support for institutional strengthening within an Article 5 Party, though not explicitly contained in the guidelines on incremental costs adopted by the Parties, might, in exceptional cases, be an essential element in achieving the objectives of the Fund and the Montreal Protocol. As such, limited funding or assistance should be provided by the Fund for institutional strengthening. The level of such funding should be decided upon by the Executive Committee on the basis of a recommendation from the Secretariat taking into consideration the amount of controlled substances consumed in that country and the linkage between the institutional strengthening and specific implementation projects"[1].

2. At its 7th meeting (June 1992), the Executive Committee considered the document on institutional strengthening,[2] which included some indicative figures for institutional support, that would serve as guidelines for the implementing agencies, Article 5 and donor countries. The document set out three elements of institutional support for funding, namely office equipment, personnel cost and operational cost. During the discussion, some members felt that a case-by-case analysis of the institutional strengthening needs in each country was required. Although maximum amounts could be set, each country should be able to decide on the way the funds would be allocated in the light of the specific circumstances prevailing in the country. They also felt that in some countries the amounts might need to be higher than those proposed in the document. Subsequently, the Executive Committee adopted *inter alia* the following recommendations[3] and approved the first funding for institutional strengthening projects:

(a) Article 5 countries who request it be considered for support for institutional strengthening and that such considerations be made on a case-by-case basis, taking into account the peculiar circumstances influencing ODS phase-out in the country together with the funding level;

(b) The main objective is to provide necessary resources to enable strengthen a mechanism within the country to facilitate expeditious implementation of projects for phase-out of the controlled substances, as well as ensuring liaison between the country on the one hand, and the Executive Committee, the Secretariat, and the implementing agencies on the other;

(c) Requests for institutional strengthening should be considered as special projects subject to approval by the Executive Committee on the basis of a written request submitted by the Party. However, in order to avoid delays in providing support, the implementing agencies may review and implement such requests within their work programmes, except where the funding requested exceeds US $500,000, and report to the Executive Committee as and when such requests are approved for implementation; and

[1] UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/5/Rev.2 and paragraph 28(d) of document UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/16
[2] UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20
[3] Paragraph 32 of document UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20

(d) Requests for institutional strengthening should be included in the country programme of the Party requesting such assistance. However, the requests may be submitted as a free standing project ahead of the country programme where circumstances demand.

3. At its 19th meeting (May 1996), the Executive Committee adopted guidelines for renewal of institutional strengthening proposals[4] (decision 19/29). The guidelines indicated that for new institutional strengthening projects approval would be for a period of three years, while initial renewals would be at the same level of funding per year as the first approval for two years and would be conditional on a report on progress and an articulated plan of future action. Any subsequent renewal would also be for two years.

4. At its 30th meeting, the Executive Committee considered the final report of the 1999 evaluation of institutional strengthening projects[5] and draft follow-up action plan. In decision 30/7, the Executive Committee decided, *inter alia*:

(b) To urge all Article 5 countries with institutional strengthening projects to ensure that:

(i) The NOU is given a clear mandate and responsibility to carry out the day-to-day work in order to prepare, coordinate and, where relevant, implement the government's activities to meet its commitments under the Montreal Protocol; this also requires access to decision-makers and enforcement agencies;

(ii) The NOU's position, capacities, and continuity of officers, resources and lines of command within the authority in charge of ozone issues are such that the NOU can carry out its task satisfactorily;

(iii) A specified high-level officer or a post within the authority is given overall responsibility for supervising the work of the NOU and ensuring that action taken is adequate to meet commitments under the Protocol;

(iv) Necessary support structures, such as steering committees or advisory groups are established, involving other appropriate authorities, the private sector and non-governmental organizations;

(v) Personnel and financial resources and equipment provided by the Multilateral Fund are fully allocated to the task of eliminating ODS consumption and production and are made available to the NOU;

(vi) Annual work plans for the NOU are prepared and integrated in the authorities' internal planning processes;

(vii) A reliable system to collect and monitor data on ozone-depleting substances imports, exports and production is established; and

[4] UNEP/OzL.Pro/ExCom/19/52 and Corr.1
[5] UNEP/OzL.Pro/ExCom/30/6 and Corr.1

(viii) Measures taken and problems encountered are reported to the Secretariat and/or the implementing agency in charge of the institutional strengthening project when required by the Executive Committee.

(c) To request the Secretariat, in collaboration with interested Article 5 and non-Article 5 countries and the implementing agencies, to prepare general principles for agreements between governments and the implementing agencies on new and renewed institutional strengthening projects which incorporate the elements under (b), while recognizing that the agreements should be appropriate and adaptable to the specific situation in different countries. These principles should emphasize that action to be undertaken should be stated in general terms only in the institutional strengthening agreement;

(d) To instruct the implementing agency in charge of the institutional strengthening project to follow up the phase-out status and problems encountered by the NOU and discuss and propose possible solutions with them;

(e) To instruct all implementing agencies to ensure that their project proposals are based on the current strategic planning of the Article 5 country government and ensure that the NOU is fully involved in the planning and preparation of projects, regularly provide NOUs with information on the progress of project implementation and assist them in improving their capacity to monitor and evaluate projects implemented and their impact at the country level;

(f) To request the implementing agencies to define a procedure to justify reallocation of funds among the budget lines of institutional strengthening projects and report to the 31st meeting of the Executive Committee; and

(g) To request UNEP and UNIDO to review whether quarterly progress reporting can be extended to six-month intervals and to report thereon to the 31st meeting of the Executive Committee.

5. In response to decision 30/7, the Executive Committee considered at its 32nd meeting (December 2000) a document on general principles for agreements between governments and the implementing agencies on new and renewed institutional strengthening projects.[6] The document incorporated the elements referred to in decision 30/7 in the relevant sections of the UNEP and UNIDO agreements. Based on this document, the Executive Committee *inter alia* requested UNEP and UNIDO to move some of the elements of paragraph (b) of decision 30/7 from section 3.3, "Assumptions" to section 6.4.1, "General terms and conditions" of the revised model agreement; and the World Bank to revise the proposed amendment letter in order to ensure consistency with decision 30/7 (decision 32/15).

6. Subsequently, at its 33rd meeting (March 2001), the Executive Committee noted the proposed amendments by implementing agencies to their agreements for institutional strengthening projects, as contained in the document on general principles for agreements between governments and implementing agencies on new and renewed institutional

[6] UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/18

strengthening projects (follow-up to decision 32/15)[7]. Through decision 33/12, the Executive Committee noted with appreciation the proposals of UNEP, UNIDO and the World Bank to comply with the requirements of decisions 30/7 and 32/15, and *inter alia* requested the implementing agencies to apply those new requirements in all future agreements in this area.

7. At the 35th meeting (December 2001), during the discussion on the study on defining a starting point for determining the remaining ODS consumption eligible for funding by the Multilateral Fund (follow-up to decision 34/66 (a)),[8] the Government of the United States of America submitted a proposal for implementing the first phase of the strategic framework adopted by the Executive Committee at its 32nd meeting.[9] The proposal included a section on institutional strengthening projects, proposing *inter alia* that those projects and their renewals shall be approved at a level that is 30 per cent higher than the historically agreed level. This will assist countries to carry out the new strategic framework agreed, and provide increased support for critical areas such as public awareness. In addition to this direct increase in funding, UNEP will be provided with US $200,000 per year to support public awareness, and countries will receive enhanced direct support on policy and substantive issues through UNEP's new Compliance Assistance Programme (CAP). It also noted that countries undertaking national phase-out plans were likely to receive institutional strengthening funding at an even higher level than that anticipated above to facilitate national project implementation, as explicitly agreed in related phase-out agreements.

8. Subsequently, in decision 35/57, the Executive Committee decided that all institutional strengthening projects and renewals shall be approved at a level that is 30 percent higher than the historically agreed level. The Executive Committee also indicated in the same decision that the 30 percent increase in the level of institutional strengthening funding "should prevail until 2005 when it should again be reviewed. This proposal would also include a clear commitment that this level of institutional strengthening [funding] or a level close to it should prevail for all Article 5 Parties until at least 2010, even if they should phase out early". Because institutional strengthening and other non-investment activities contribute to reductions in the use of ODS, decision 35/57 also assigned to these projects a phase-out value of US $12.10/kg. Subsequently in decision 36/7 the Executive Committee agreed that this value would not be applied to institutional strengthening activities funded in low-volume consuming (LVC) countries.

9. Decision 35/57 also noted that "in addition to this direct assistance in institutional strengthening funding, UNEP will, as agreed in 2000, be provided with US $200,000/year to support public awareness, and countries will receive enhanced direct support on policy and substantive issues through UNEP's new Compliance Assistance Programme. Finally, it should be noted that countries undertaking national phase-out plans are likely to receive institutional strengthening funding at an even higher level than anticipated above to facilitate national project implementation, as explicitly agreed in related phase-out agreements."

10. At its 43rd meeting (July 2004), the Executive Committee addressed the situation of very-low-volume-consuming countries[10] and decided to increase the minimum level of institutional strengthening funding to US $30,000 per year provided that the country concerned

[7] UNEP/OzL.Pro/ExCom/33/16
[8] Agenda item 7 a, based on document UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/61
[9] UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/CRP.1
[10] UNEP/OzL.Pro/ExCom/43/49

had duly assigned a full-time ozone officer to manage the ozone unit and that a national licensing system controlling ODS imports was in place (decision 43/37).

11. At the 44th meeting (November-December 2004), the Government of China submitted an informal paper on enhancing the NOU capacity building in Article 5 countries in the final stages of the compliance period.[11]. The paper suggested, *inter alia,* that the Fund should increase input in non-investment activities and capacity building of Article 5 countries in the final stage of compliance period, especially in striking the illegal trade, policy formulation and enforcement, substitution technology promotion, and information management; to include in the Committee's agenda NOUs capacity building (i.e., work of the NOU, management problems faced and ways to resolve them); and strengthening UNEP's networks, especially its South-South cooperation activities for improving NOUs capacity.

12. The Executive Committee decided (decision 44/64) that some representatives would work on the issue intersessionally and submit a revised paper to the 45th meeting. In response to decision 44/64, the Government of China submitted a supplementary paper expanding on the proposal for enhancing Article 5 countries' NOU capacity-building in the final stages of the Protocol compliance period[12]. With regard to institutional capacity, the paper suggested that the Committee should review upcoming compliance requirements, orientation and tasks and the adaptability of existing working procedures and operational mechanisms. Issues such as NOU capacity-building and status of work should be on the agenda of each meeting of the Executive Committee. Article 5 countries should be supported and facilitated as they further strengthen their policies and laws and regulations for compliance, so as to strengthen the capacity of their governments on compliance monitoring and management.

13. The Executive Committee, through decision 45/55, requested the Secretariat to expand on the paper from China and to present to the 47th meeting the preliminary results of an analysis of possible further action and policies required to assist compliance with the phase-out requirements for all the ODS covered by the Montreal Protocol, including the review of institutional strengthening projects envisaged under decision 35/57.

14. At the 47th meeting (November 2005), the Executive Committee considered the document on the preliminary results of an analysis of possible further action and policies required to assist compliance with all ODS phase-out requirements, including the review of institutional strengthening projects envisaged under decision 35/57.[13] The issues presented in the document fell into three categories, namely, the adequacy of current institutional strengthening and capacity-building activities to support phase-out and compliance with the Protocol control measures up to and including 2010; the potential need for institutional support to Article 5 countries after 2010; and an initial assessment of the opportunities for more efficient and effective administration of institutional strengthening project renewals. The paper provided some conclusions, including the suggestion that the institutional support measures already in place constituted an appropriate response to meeting the needs of Article 5 countries in regard to their compliance obligations under the Protocol up to and including 1 January 2010.

15. In its decision 47/49, the Executive Committee decided:

[11] Annex XX of document UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/73
[12] UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/47
[13] UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/53

(a) To note that in the compliance period specific measures had been taken to provide additional, and guaranteed institutional support and to re-focus the work of the Executive Committee on facilitating compliance;

(b) To agree that the measures already taken constituted an appropriate response to meeting the needs of Article 5 countries in regard to their compliance obligations under the Montreal Protocol up to and including 1 January 2010;

(c) To note that the anticipated actions required by Article 5 countries to meet compliance obligations after 2010 provided an indication that funding support for institutional strengthening might need to be continued after 2010;

(d) That possible funding arrangements and levels for institutional strengthening support beyond 2010 should be examined at the end of 2007;

(e) To explore the extent, nature and eligibility of any additional measures that might be considered for funding by the Executive Committee to address surveys, institutional measures and/or other preparatory activities for HCFC phase-out in the light of the results of the China policy study and the surveys carried out by UNDP;

(f) To acknowledge that institutional strengthening support might need to be revised in accordance with the Executive Committee's guidelines when a country formally revised its baseline with the Parties to the Protocol; and

(g) To request the Secretariat, in consultation with the implementing agencies, to prepare for the 49th meeting a paper examining the relative merits of replacing the current requirements for submission of requests for renewal of an institutional strengthening project with a simplified arrangement that would make use of the report on progress on implementation of country programmes, which is now provided annually by all Article 5 countries receiving support from the Multilateral Fund, together with an annual cycle of funding renewals, but with no change to the annual levels of funding provided.

16. At the 49th meeting (July 2006), the Executive Committee considered the merits of replacing the current requirements for submissions of requests for renewal of an institutional strengthening project with a simplified arrangement.[14] The document concluded that some of the key features of the current arrangements, especially those associated with financial management and accountability, might need to be retained. If those features were to remain, the existing system would need to be maintained. The Secretariat, however, would continue to look closely at the renewal process for institutional strengthening projects and might be in a position to propose some detailed improvements as part of the next review, which was due at the end of 2007. The document also proposed fine-tuning the existing arrangements for conveying the views of the Executive Committee to governments of countries whose institutional strengthening projects had been renewed.

17. In its decision 49/32, the Executive Committee decided:

[14] UNEP/OzL.Pro/ExCom/49/38

(a) To maintain for the time being the current arrangements for submission and consideration of requests for renewal of institutional strengthening projects;

(b) To request the Secretariat to continue to examine opportunities to fine-tune the institutional strengthening renewal process and to address any additional findings in the context of the review of institutional strengthening funding post-2010, to be presented to the Executive Committee at the end of 2007 in accordance with decision 47/49; and

(c) To request the Secretariat to draft remarks to be addressed to the governments of those countries for which there were issues that might require urgent attention in order to maintain progress with phase-out and/or compliance or, alternatively, commenting favourably on exceptional successes or specific phase-out achievements.

18. At the 53rd meeting (November 2007), the Executive Committee considered options for possible funding arrangements and levels for institutional strengthening support beyond 2010, and on opportunities to fine-tune the institutional strengthening renewal process.[15] It provided a brief review of the current funding arrangements for institutional strengthening projects, explored opportunities for streamlining institutional strengthening renewal requests and proposed possible future levels of funding to support institutional strengthening projects. It concluded that support from the Multilateral Fund for institutional strengthening projects should be maintained at levels similar to current ones because the remaining activities in NOUs needed to support phase-out objectives after 2010 would be similar to those required to meet CFC phase-out goals.

19. In its decision 53/39, the Executive Committee decided:

(a) To note that the anticipated actions required by Article 5 countries to meet compliance obligations after 2010 provided an indication that funding support for institutional strengthening would likely be needed after 2010 and that possible funding arrangements and levels for institutional strengthening support beyond 2010 should be examined taking into account paragraph (b) below, especially in light of decision XIX/6 of the Nineteenth Meeting of the Parties, which imposed new obligations with respect to an accelerated HCFC phase-out;

(b) To request the Secretariat to review possible funding arrangements and levels for capacity building, to explore the extent, nature and eligibility of any additional measures that might be considered for funding by the Executive Committee to address activities for HCFC phase-out consistent with guidelines pertaining to institutional strengthening activities to be agreed by the Executive Committee and to report to the Executive Committee by the first meeting of 2009.

20. The Executive Committee, at its 56th meeting (November 2008), considered the final report on the evaluation of institutional strengthening projects,[16] explained that the evaluation was part of the 2008 monitoring and evaluation work programme approved by the Executive Committee at its 53rd meeting (decision 53/7). The desk study on the evaluation of institutional

[15] UNEP/OzL.Pro/ExCom/53/61
[16] UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8

strengthening projects that had been presented to the 54th meeting of the Executive Committee[17] had identified important issues for more detailed investigation during the results of which were summarized in this report.

21. In decision 56/6, the Executive Committee decided:

(a) To take note of the final report on the evaluation of institutional strengthening projects as presented in document UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8;

(b) To request:

(i) The Fund Secretariat to take into account the findings of the evaluation in its review of the funding for institutional strengthening pursuant to Executive Committee decision 53/39;

(ii) The implementing agencies to review procedures for fund disbursement and reporting and administrative requirements with a view to minimizing project implementation delays for institutional strengthening projects while ensuring that accountability for institutional strengthening funds disbursed was maintained;

(iii) The Fund Secretariat, implementing agencies and the bilateral agencies, in consultation with Article 5 countries, to agree on a set of objectives, expected results and indicators, which would be incorporated into future institutional strengthening extension requests;

(iv) The implementing agencies to monitor implementation of institutional strengthening projects and to submit any requests for renewal up to six months in advance of expiry of the existing project in line with Executive Committee decision 19/29;

(v) The Fund Secretariat to review the formats for terminal reports and extension requests for institutional strengthening projects with the aim of rationalizing reporting and project review;

(vi) UNEP, through the Compliance Assistance Programme (CAP), to allocate time during network meetings to discuss institutional strengthening reporting and the importance of requesting renewals on time; and

(vii) UNEP to develop a training module on policy and technical issues related to the reduction of HCFCs, with technical inputs from the other implementing agencies, for briefings of NOU during network meetings.

22. At its 57th meeting (March-April 2009), the Executive Committee considered a review of the current funding arrangements for institutional strengthening,[18] and noted that institutional strengthening was a policy issue that was intertwined with other policy matters, for example HCFC phase-out and funding, and referred the issue to the informal group set up to discuss

[17] UNEP/OzL.Pro/ExCom/54/13
[18] UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/63

HCFC policy issues. The Executive Committee was of the view that future institutional strengthening funding would need to be considered as part of a package of funding that had to be agreed in the context of HCFC phase-out. Accordingly, in its decision 57/36, the Executive Committee decided:

(a) To take note of the Secretariat's paper (document UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/63) on review of the current funding arrangements for institutional strengthening;

(b) To continue to fund requests for the renewal of institutional strengthening projects up to the end of December 2010 at current levels pending final resolution of the matter by the Executive Committee at its 58th meeting; and

(c) To request the Secretariat to continue its work on objectives, indicators and formats so that the results could be applied to requests for renewal of institutional strengthening projects submitted by the countries from the beginning of 2010 onwards.

23. At its 58th meeting (July 2009), the Executive Committee considered the issue of the levels of funding for institutional strengthening projects beyond 2010[19]. It was noted that since the adoption of decision 47/49, the Executive Committee had considered several policy papers on institutional strengthening, and that implementing agencies had submitted a number of requests for the renewal of funding for institutional strengthening projects beyond 2010 and, as a result, the Secretariat had been unable to recommend those projects for blanket approval. On this basis, the Executive Committee decided to approve institutional strengthening renewals up to 31 December 2010 (decision 58/16).

24. At the 59th meeting (November 2009) in discussing the document on the overview of issues identified during project review,[20] the Executive Committee noted that the first HPMP submitted to the meeting, included funding in principle for institutional strengthening to be approved as part of different tranches, subject to the conditions of a performance-based agreement. The Executive Committee was asked to consider whether to accept, where requested, the inclusion of funding for institutional strengthening within the HPMP. The representative of the Secretariat recalled paragraph 3 of decision XXI/29. On this issue, the Executive Committee decided that Article 5 Parties had the flexibility to submit requests for institutional strengthening funding either as part of their HCFC phase-out management plans or separately, as they so choose (decision 59/17).

25. At its 59th meeting, the Executive Committee also considered a document on institutional strengthening: options for funding after 2010,[21] and decided to extend financial support for institutional strengthening funding for Article 5 Parties beyond 2010 up to December 2011; and to allow Article 5 Parties to submit their institutional strengthening projects as stand-alone projects or within their HCFC phase-out management plans (decision 59/47).

26. At the 60th meeting (April 2010), in the context of the document on the overview of issues considered during project review,[22] the Executive Committee considered the policy issue

[19] UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/48
[20] UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/11
[21] UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/53
[22] UNEP/OzL.Pro/ExCom/60/15

raised on the funding of institutional strengthening renewals. The Committee was invited to consider extending the period of renewal of institutional strengthening projects for those approved at the 57th, 58th and 59th meetings in line with decision 59/47, and to requests for funding on top of current funding practices to account for additional responsibilities that the NOU expects to have when considering climate and ozone benefits. In its decision 60/10, the Executive Committee decided:

(a) To extend the date for funding of institutional strengthening projects approved at the 59th meeting of the Executive Committee not exceeding two years up to December 2011 in line with decision 59/47;

(b) To request the Secretariat to prepare a document on objectives, indicators and formats pertaining to requests for the renewal of institutional strengthening projects for consideration by the Executive Committee at its 61st meeting; and

(c) To consider the issue of the options for funding institutional strengthening projects further at the 61st meeting of the Executive Committee.

27. At its 61st meeting (July 2010), the Executive Committee considered institutional strengthening: options for funding and formats for renewal requests,[23] and decided:

(a) To note the document on institutional strengthening: Options for funding and formats for renewal requests (UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/49);

(b) To maintain funding for institutional strengthening support at current levels, and to renew institutional strengthening projects for the full two-year period from the 61st meeting, taking into account decisions 59/17 and 59/47(b) that allowed Article 5 Parties to submit their institutional strengthening projects as stand-alone projects or within their HCFC phase-out management plans, and to review continued institutional strengthening funding at those levels at the first meeting of the Executive Committee in 2015; and

(c) To approve the revised format for institutional strengthening renewals with the identified objectives and indicators attached as Annex XV to the report of the 61st meeting,[24] and to request the bilateral and implementing agencies to use those formats for requests for renewal of institutional strengthening projects submitted to the 62nd meeting and onwards (decision 61/43).

28. At its 74th meeting (May 2015), the Executive Committee considered the document on the review of funding of institutional strengthening projects (decision 61/43(b)),[25] and decided:

(a) To note the review of funding of institutional strengthening (institutional strengthening) projects prepared in line with decision 61/43(b), as contained in document UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51;

(b) To recall and reiterate the decisions adopted by the Executive Committee

[23] UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/49
[24] UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/58
[25] UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51

regarding institutional strengthening;

(c) To approve all institutional strengthening projects and renewals at a level 28 per cent higher than the historically agreed level, with a minimum level of institutional strengthening funding of US $42,500 per year, to continue support for compliance with the Montreal Protocol and to address the challenges related to the phase-out of HCFCs in line with the objectives of decision XIX/6 and the transition to alternatives that minimized environmental impact;

(d) To review institutional strengthening, including funding levels, at the first Executive Committee meeting in 2020; and

(e) To continue to use the existing format for institutional strengthening renewals as approved at the 61st meeting (decision 61/43(c)) with a modification in section 10, to indicate that performance indicators should be included, as contained in Annex XIX to the present report (decision 74/51).

29. At the Twenty-eighth Meeting, the Parties adopted decision XXVIII/2 related to the amendment phasing down HFCs, where *inter alia:*

(a) Requested the Executive Committee to include the following enabling activities to be funded in relation to the hydrofluorocarbon phase-down under the Amendment: capacity-building and training for the handling of hydrofluorocarbon alternatives in the servicing, manufacturing and production sectors; institutional strengthening; Article 4B licensing; reporting; demonstration projects; and development of national strategies (paragraph 20); and

(b) Directed the Executive Committee to increase institutional strengthening support in light of the new commitments related to hydrofluorocarbons under the Amendment (paragraph 21).

Annex II

MAIN DOCUMENTS ON INSTITUTIONAL STRENGTHENING

Document number	Month/Year	Title of document
UNEP/OzL.Pro/ExCom/5/5/Rev.2	November 1991	Procedure for (presentation) of country programmes and project proposals to the Executive Committee
UNEP/OzL.Pro/ExCom/7/20	June 1992	Institutional strengthening
UNEP/OzL.Pro/ExCom/19/52 and Corr.1	April 1996	Guidelines for renewal of institutional strengthening projects
UNEP/OzL.Pro/ExCom/28/15	June 1999	Institutional strengthening projects: implementation of decision 27/10
UNEP/OzL.Pro/ExCom/30/6 and Corr.1	February 2000	Final report on the 1999 evaluation of institutional strengthening projects and draft follow-up action plan
UNEP/OzL.Pro/ExCom/32/18	December 2000	General principles for agreements between governments and implementing agencies on new and renewed institutional strengthening projects (decision 30/7 (c))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/33/16	March 2001	General principles for agreements between governments and implementing agencies on new and renewed institutional strengthening projects (follow-up to decision 32/15)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/34/53	July 2001	Strategic planning: proposals on implementing the framework on the objective, priorities, problems, and modalities for strategic planning of the Multilateral Fund in the compliance period
UNEP/OzL.Pro/ExCom/35/61 and Corr.1	December 2001	Study on defining a starting point for determining the remaining ODS consumption eligible for funding by the Multilateral Fund: follow-up to decision 34/66(a)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/43/49	July 2004	Potential implications of subsequently increasing the amounts approved for institutional strengthening projects (decision 42/22 (b))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/44/CRP.1	December 2004	Enhancing Article 5 countries national ozone unit capacity building in the final stages of the compliance period to the Montreal Protocol - Proposal submitted by the Government of China
UNEP/OzL.Pro/ExCom/45/47	April 2005	Enhancing capacity-building in the national ozone units of Article 5 countries in the final stages of the Montreal Protocol compliance period (follow-up to decision 44/64)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/47/53	November 2005	Preliminary results of an analysis of possible further action and policies required to assist compliance with all ODS phase-out requirements, including the review of institutional strengthening projects envisaged under decision 35/57 (follow-up to decision 45/55)

Document number	Month/Year	Title of document
UNEP/OzL.Pro/ExCom/49/38	April 2006	The relative merits of replacing the current requirements for submissions of requests for renewal of an institutional strengthening project with a simplified arrangement (follow-up to decision 47/49)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/53/61	November 2007	Paper on options for possible funding arrangements and levels for institutional strengthening support beyond 2010, and on opportunities to fine-tune the institutional strengthening renewal process (follow-up to decisions 47/49 and 49/32)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/54/13	April 2008	Desk study on the evaluation of institutional strengthening projects
UNEP/OzL.Pro/ExCom/56/8	November 2008	Final report on the evaluation of institutional strengthening projects
UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/63	April 2009	Institutional strengthening beyond 2010: funding and levels (follow-up to decision 53/39)
UNEP/OzL.Pro/ExCom/58/48	July 2009	Institutional strengthening: options for funding after 2010 (follow-up to decision 53/39 and decision 57/36(b))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/53	November 2009	Institutional strengthening: options for funding after 2010
UNEP/OzL.Pro/ExCom/60/15	April 2010	Overview of issues identified during project review
UNEP/OzL.Pro/ExCom/61/49	July 2010	Institutional strengthening: options for funding and formats for renewal requests
UNEP/OzL.Pro/ExCom/74/51	May 2015	Review of funding of institutional strengthening projects (decision 61/43(b))
UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/6	April 2017	Information relevant to the development of the cost guidelines for the phase-down of HFCs in Article 5 countries: Enabling activities
UNEP/OzL.Pro/ExCom/78/7	April 2017	Information relevant to the development of the cost guidelines for the phase-down of HFCs in Article 5 countries: Institutional strengthening
UNEP/OzL.Pro/ExCom/82/63	December 2018	Analysis of the duties and costs associated with project management units and the extent to which agencies passed on administrative duties to other institutions (decision 79/41(f))

Annex III

SUMMARY OF PERFORMANCE INDICATORS USED PER OBJECTIVE OF IS

Objectives	Number of indicators used	SMART[52] indicators (%)	Incomplete indicators[53] (%)
1: Adoption/implementation of legislation and regulation to control and monitor controlled substances			
Introduction and implementation of HCFC licensing and quota system	15	60	38
Enforcement of control measures to sustain CFCs and other ODS phased out	11	63	36
Monitoring illegal ODS trade (all ODS)	14	40	52
Ratification of Amendments to the Montreal Protocol	5	70	27
Introduction/revision of legislation to implement the Kigali Amendment	3	83	13
2: Efficient and timely data collection and reporting			
Monitoring customs import/export of controlled substances	15	81	10
Article 7 data reporting	4	99	0
Country programme data reporting	4	99	0
3: Consultations and coordination with national agencies/stakeholders			
Steering committees	7	78	19
Industry associations	7	70	24
4: Supervision of timely implementation of phase-out activities and reduction in ODS consumption			
Implementation of HPMPs	19	86	12
Implementation of enabling activities for HFC phase-down	8	86	8
5: Awareness-raising and information exchange			
Information dissemination to stakeholders	18	55	42
International Ozone Day celebrations	3	86	13
6: Regional cooperation and participation in Montreal Protocol meetings			
Participation in regional network meetings	5	90	9
Participation at meetings of the Open-ended Working Group and the Parties to the Montreal Protocol	6	90	8
7: Implementation of the Multilateral Fund gender policy (*)			
Ensure female participation in Montreal Protocol policy matters and decision making	11	51	47
Ensure female participation in activities supported under the Multilateral Fund	17	58	39
Encourage equal opportunities for female technicians to build a career in the refrigeration and air-conditioning sector	12	58	38

(*) Thirty-nine IS projects had been submitted and approved since the adoption of the gender policy for the Multilateral Fund.

[52] "SMART" indicators stand for: Specific; Measurable; Achievable; Relevant; Timely.

[53] Incomplete indicators contain neither measurable nor time-bound goals.